مكانة النسخة الجزائرية في تحقيق النصوص
(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) - أنموذجا

الاستاذ الدكتور سامي ماضي ابراهيم
الجامعة المستنصرية - العراق

الملخص: إنَّ لكلَ أمة تراثها في شتى العلوم والفنون والمعارف- والعرب واحدة من بين تلك الأمم، وهو رصيدها وذخيرتها التي تفتخر بها على غيرها، وهذا ما يدعونا إلى القول إنّ الأمم مرتكزة على ماضيها قبل أن تفتخر بمنجزها الحاضر، والحضارات تعاقبت بين الأقوام والأديان ومنها ما حُفظ لنا تاريخها عن طريق المخطوطات المكتوبة على الجلد أو الورق أو غير ذلك وأخرى عن طريق النقوش المنحوتة، وأخرى فقدت تلك المفخرة على غيرها ، ولكي تقوم تلك الأمة على ماضيها العتيد فلا بد لها من نهضة علمية في إخراج تراثها إلى النور- نور النشر والقراءة- حتى تستطيع أن تحدد مسيرة الماضي ومن ثم بناء مستقبلها وحاضرها ، وهذا الأمر جلّة ما يقوم عليه علم تحقيق المخطوطات.

ومما لاشك فيه إنّ تحقيق النصوص(المخطوطات) هو علم قائم بذاته له أسسه ومعايره وأهدافه، فالأولى تكمن في الاعتماد على ما كتبه القدماء من مؤلفات أثرت المجتمع بكل جوانبه من الطب،والفلسفة، واللغة، والأدب، والتأريخ ، والجغرافيا وغيرها من العلوم، ولذلك فالأساس يجب أن يراعى في تحقيق النصوص الاختصاص من قبل المحقق. فلا يمكن تحقيق النص من دون مراعاة ذلك، وإن حصل فيكون متباينا.

والثانية تتعلق بمعايير النص المحقق، فقد وضع أصحاب هذا العلم مناهج وطرائق عدة في اختيار النص المحقق وآليات تحقيقه فضلا عن شروط مفصلة في مظانها.

والثالثة هي الهدف من تحقيق النص؛ إذ المراد منه إخراج النص كما أراد له مؤلفه ، وبين هذا وذاك أمور جمة يأتي عوارها تارة من النص نفسه وأخرى من جهل الأمة بتراثها.

ومن هنا انبثقت فكرة بحثنا المتواضع، وهي في الأصل دراسة في مناهج تحقيق مخطوطات كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي) إذ حقق أكثر من مرة وعلى نسخ متعددة. وآخرها حقق على مجموعة من النسخ كانت الفيصل بينهما النسخة الجزائرية التي ساعدت على أخراج النص وفقا لما أراد له مؤلفه.

وقد تكون البحث من مقدمة ومدخل؛ وقفت فيه عند أهمية تحقيق التراث ، وثلاثة محاور تناولت في المحور الأول المخطوط (مفهومه وتجلياته)، وعرضت في المحور الثاني(المخطوط بين التحقيق والنشر)، وفي المحور الثالث (مناهج التحقيق بين النقد والتوجيه)،وإلزاما مني بمنهجية البحث العلمي ختمته بخاتمة أظهرت فيها أبرز النتائج، وملاحق لصور من المخطوطة الجزائرية ومن ثم قائمة المصادر.

Summary:
The occupation of France has led to Algeria in 1830 AD / 1246 AH to the emission of a dangerous pattern of containment patterns and absorption colonial in the cultural field, especially since followed a few years later systematic campaigns aimed at the headwaters of the Algerian cultural heritage and suppositions, led by explorers and orientalists, French and European, raced to the nail as possible, Messages anecdotes, maps and manuscripts, and to have it published and translated. It is no secret insignificant that the motive for the President. That is interesting is as well as attempts to find outlets for fame and material wealth pave the situation in the ends of the areas that are subject to the control of the occupation, the employment of the Algerian archaeological heritage and the manuscript to serve the French colonial ideology cunning.
This paper attempts to trace the effects of the most important manuscripts in the Algerian forced journey from budding local tributaries to the interfaces and the role of the colonial presses and magazines, and how it contributed to the revival of modernist perceptions among Europeans and especially the French public. Including Orientalist Baron de Slane (1801/1879 m), which is a passion Bmketbadtha and vaults, and prepared them a detailed report on the year 1843, distributed to 16 pages, addressing the "important Arabic manuscripts very guide in my library Algeria and Mr. Hamouda Constantine," in the outcome what he sees as an important scientific accomplished in Algeria. In addition to the collection and indexing operations has captivated the translation and publishing de Slane movement who did not hide his testimony of the great scripts, along the lines of: Introduction to Ibn Khaldun, and Morocco said African country, Morocco ... and other jewels manuscript extracted from our country by force, and wrote on each stay in the French national Library in Paris shelves to this day !

المقدمة:

إنَّ لكلَ أمة تراثها في شتى العلوم والفنون والمعارف– والعرب واحدة من بين تلك الأمم، وهو رصيدها وذخيرتها التي تفتخر بها على غيرها، وهذا ما يدعونا إلى القول إنّ الأمم مرتكزة على ماضيها قبل أن تفتخر بمنجزها الحاضر ،والحضارات تعاقبت بين الأقوام والأديان ومنها ما حُفظ لنا تاريخها عن طريق المخطوطات المكتوبة على الجلد أو الورق أو غير ذلك وأخرى عن طريق النقوش المنحوتة، وأخرى فقدت تلك المفخرة على غيرها ،ولكي تقوم تلك الأمة على ماضيها العتيد فلا بد لها من نهضة علمية في إخراج تراثها إلى النور– نور النشر والقراءة– حتى تستطيع أن تحدد مسيرة الماضي ومن ثم بناء مستقبلها وحاضرها ، وهذا الأمر جلّة ما يقوم عليه علم تحقيق المخطوطات.

ومما لاشك فيه إنّ تحقيق النصوص(المخطوطات) هو علم قائم بذاته له أسسه ومعايره وأهدافه، فالأولى تكمن في الاعتماد على ما كتبه القدماء من مؤلفات أثرت المجتمع بكل جوانبه من الطب،والفلسفة، واللغة، والأدب، والتأريخ ،والجغرافيا وغيرها من العلوم، ولذلك فالأساس يجب أن يراعى في تحقيق النصوص الاختصاص من قبل المحقق فلا يمكن تحقيق النص من دون مراعاة ذلك وإن حصل فيكون متباينا، والثانية تتعلق بمعايير النص المحقق إذ وضع أصحاب هذا العلم مناهج وطرائق عدة في اختيار النص المحقق وآليات تحقيقه فضلا عن شروط مفصله في مظانها، والثالثة وهي الهدف من تحقيق النص إذ المراد منه إخراج النص كما أراد له مؤلفه ، وبين هذا وذاك أمور جمة يأتي عوارها تارة من النص نفسه وأخرى من جهل الأمة بتراثها.

وقديما قالوا (لا يعرف الشوق إلا من يكابده)، وأقول إن تحقيق المخطوطات هو مسلك صعب يحتاج إلى سعة الصدر في العمل إذ ليس من السهل الحصول على المخطوطات التي تحتفظ بها مكتبات العالم إلا بعد مكابدة

قد تستمر إلى سنين طوال ، والسبب يعود إلى تمسك تلك المؤسسات بالمخطوطات على اعتبارها تمثل جزءا من كنوز تلك البلدان ، وتشعر أنها هي من تملك حق التصرف بها، ومن هنا تبدأ مكابدة مَن يتصدى لهذا العمل العلمي مع ملاحظة أن بعضهم يعزف عنه هذا من جهة ، ومن أخرى أن المحقق قد يقضي وقتا طويلا في التحري على ضبط النص ، وخصوصا عندما تكون النسخ قليلة ، أو نادرة ، أو نسخة ناقصة تحتاج إلى معالجة، ومع هذا كله فقد توجه إلى تحقيق المخطوطات ثلة من الباحثين .

إن تحقيق المخطوطات عند العرب لم يكن حديث العهد ، أو كان صدفة، وإنما قد عرفوه منذ بواكير فجر الإسلام عندما شرعوا بالتثبت والتحقق من روايات الحديث، وأما آلياته وقواعده فقد اهتدى إليها علماؤنا قبل علماء أوربا، فكانوا يقابلون النصوص المختلفة لتحقيق الرواية والوصول إلى التثبت والصحة في ضبط النص ، أما علماء أوربا عندما اهتموا بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية فإنهم كانوا ينشرونه على نسخة واحدة ولا يهتمون بجمع النسخ ، وفيما بعد ارتقى ذلك الأمر ليشمل المقابلة وجمع بعض النسخ ومع ذلك بقي منهجهم غامضا نوعا ما.

ومن هنا انبثقت فكرة بحثنا المتواضع وهي في الأصل دراسة في تحقيق مخطوطات كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي) إذ حقق أكثر من مرة وعلى نسخ متعددة وأخرها حقق على مجموعة من النسخ كانت الفيصل بينهما النسخة الجزائرية التي تحتفظ بها المكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم (76) ، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة (738هـ) وقياسها 275 × 187 مم ، وعدد لوحاتها 287 لوحة ، وقد قوبلت بالنسخة الاصلية ، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين 12–14 كلمة ، وعدد الاسطر 23 سطرا في الورقة الواحدة.

وهذه النسخة قد ساعدت على إخراج النص وفقا لما أراد له مؤلفه، وقد تكون البحث من مقدمة ومدخل وقفت فيه عند أهمية تحقيق التراث، وثلاثة محاور تناولت في المحور الأول المخطوط (مفهومه وتجلياته)، وعرضت في المحور الثاني(المخطوط بين التحقيق والنشر) وفي المحور الثالث (مناهج التحقيق بين النقد والتوجيه)،وإلزاما مني بمنهجية البحث العلمي ختمته بخاتمة أظهرت فيها أبرز النتائج، وملاحق لصور من المخطوطة الجزائرية ومن ثم قائمة المصادر.

مدخل(أهمية تحقيق التراث)

تميزت الحضارة الإنسانية على مرِّ العصور بالإبداعات المتنوعة حتى يومنا هذا، وهذا يعود إلى العمل الدائب والمستمر الذي مارسه الإنسان منذ وجوده على الكرة الأرضية، ولعل ما أنتجه هو نتيجة لحاجة ضرورية يتطلبها وجوده فضلاً عن ديمومة الاستمرار في التواصل مع الأجيال اللاحقة، وعلى الرغم من الأدوات البدائية التي استعملها في الكتابة والنقش على الصخور ثم أخذت المرحلة تتطور شيئاً فشيئاً حتى تولدت لديه أفكار وفنون في الكتابة، وهذا نتيجة لتطور التفكير في جعل يومياته سجلاً حافلاً بالملاحم والبطولات التي سعى جاهداً لتدوينها؛ لذلك كانت وسائله التعبيرية مستمدة مما يحيط به من ظواهر طبيعية، وهذا يعني أنّ التفكير العقلي والإدراك هما إنتاج الظروف الموضوعية للطبيعة والبيئة والمجتمع[1].

والكتابة هي نتاج لذلك التفكير؛لأنَّها تدون حياته الاجتماعية، والاقتصادية والعلمية وغيرها، فإنَّ لكلِّ أمةٍ تراثها الذي تفتخر به على سائر الأمم؛ لأنَّه يحفظ تأريخها ويمجد أبناءها. والأمم بماضيها قبل أنْ تكون بحاضرها؛ لأنَّه الركيزة التي ترتكز عليه ومنه نطلق.

---

[1] ينظر: تاريخ الفن القديم8.

والأمة الإسلامية عامة والعربية خاصة لهما تراث ضخم من المخطوطات المختلفة المناهل والمتنوعة المعارف؛ إذ لها الأثر الكبير في إقامة صرح الحضارة والمدينة في ربوع بلادهم وإثراء حياتهم[1]. فالمخطوط العربي تمتد جذوره مع بداية ظهور الإسلام أو قبله بقليل إذا اعتبرنا ما علق على أستار الكعبة المشرفة من قصائد شعرية تلك التي سميت بالمعلقات ونسبت إلى فحول الشعراء كأمرئ القيس وعنترة والنابغة وغيرهم وتقديراً يكون عمرها ما لا يقل عن أربعة عشر قرناً من الزمان، ولعل البعد الزماني والمكاني يعود إلى ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم فضلاً عن البعد الحضاري للتراث العربي[2].

ولهذا الأمر – ربما – ذهب قسم من الباحثين إلى أنَّ اللغة العربية هي أغنى لغات العالم بتراثها المخطوط؛ ولأنَّها امتدت بها الحياة لغةً للحديث والتعامل والثقافة عند شعب من الشعوب، كما امتدت باللغة العربية بدءًا من العصر الجاهلي حتى يومنا هذا، ولعل الفضل جلُّه يرجع إلى القرآن الكريم في حفظ تلك اللغة ومنحها سر الحياة ؛ لأنها شرفت بأن يكون القرآن الكريم عربياً كما قال عزوجل:{ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} {يوسف2/12} بمعنى على مجاري كلام العرب في محاوراتهم، وقد روى ابن عباس حبر الأمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "أحبُّ العرب لثلاث لأني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي".[3] بمعنى أنَّه نزل بلغة عربية فصيحة حتى صار يُتلى على لسان العرب خمسة مرات في صلاتهم[4].

والتراث العربي كلُّه تراث إسلامي إلا نزرٌ يسير من المؤلفات العربية المسيحية على أساس أنَّها لا تمثل روح الأمة العربية، وليس كلَّ التراث

---

(1) ينظر: أضواء على البحث والمصادر62.
(2) ينظر: المخطوط العربي8.
(3) ينظر: تفصيل ذلك في مجمع البيان 270/5.
(4) ينظر: المخطوطات والتراث العربي 43.

الإسلامي عربي،؛ لأنَّ قسما من الشعوب غير العربية احتفظت بلغاتها الأصلية في الاستعمال اليومي، فكتبت تراثها بلغتها على اعتبار أنَّها لغة التعامل المحلي كالتركية، والفارسية، والأوردية وغيرها من اللغات الشرقية[1].

وعلى هذا الأساس تكون دائرة التراث الإسلامي أوسع ولكن التراث العربي منه يمثل الغالبية. ولعل ما تحتفظ به مكتبات العالم من المخطوطات العربية خير دليل على ذلك، ولحد الآن لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد المخطوطات إذ كل ما ظهر من عدد هو نسب تقديرية تصل من 7–12 مليون مخطوطة، والسبب يعود إلى أنَّ قسماً كبيراً من المخطوطات هو في حكم المفقود أو بين طيات رفوف المكتبات والمخازن الأهلية. وبالمحصلة فلا تستطيع المؤسسات الرسمية حصر أعداد تلك المخطوطات.

ولا يخفي على القارئ الكريم أنَّ الكتاب هو ركن مهم من أركان الحضارة الذي تمثل بالمخطوط ولما له من أهمية كبرى في حفظ تلك الحضارة مهما تنوعت مفهوماتها، وقد بدأ هذا العلم – علم تحقيق المخطوطات– منذ عصر ما قبل الإسلام، إذ كان النقاد يتحققون من الرواية الشفوية للشعر أو المأثور من الاخبار، وهذا تجلى بحفظ الشعر من النَّحْل والانتحال؛ فضلاً عن وقائع العرب. لذلك نرى بعض الأبيات الشعرية فيها أثر من رواية تروى سواء أكانت على مستوى اللفظة الواحدة أم الروي أم غير ذلك، وهذا يدل على مستوى عمق التحقق في حفظ التراث، فضلاً عن ذلك فقد ورد إلينا قسم من الدواويين الشعرية بأكثر من راوٍ، وهذا يعني في مفهوم علم التحقيق أنَّ هنالك عالمين قاما بتحقيق النص والتحقق منه، ويمكن أن نقابله اليوم بصدور طبعتين للنص. ولعل هذا الأمر يُبين أمرين. الأول: أهمية النص، والآخر: أهمية تحقيق التراث.

---

[1] ينظر: م.ن 44-45.

ومن هنا كانت أهمية التراث العربي الإسلامي الذي عمل الباحثون على تحقيقه وإخراجه للقراء، ولأنَّ عظمة التراث العربي كبيرة فقد أعجب بها كثير من العلماء والمستشرقين الغربيين فكانت نتيجة هذا الإعجاب أنْ عكفوا على دراسته وتحقيقه[1].

وهذا الاهتمام؛ لأنّ التراث يعد واحداً من كنوز الحضارات الإنسانية ولأجل هذا وذاك؛ فقد كان لِزاماً على العرب الاهتمام بتاريخهم وحضارتهم لذلك أسسوا في عام 1949 معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية ومن قبلها أخذت المؤسسات العلمية الأخرى كالمجاميع العلمية في الدول العربية بنشر التراث والاهتمام به عن طريق نهضة شاملة لتحقيق المخطوطات ودعم الباحثين. ومنها المجمع العلمي السوري في دمشق ثم المجمع العلمي المصري ثم المجمع العلمي العراقي.

ولعل أهمية هذا العمل ليست تكمن في حفظ التراث وحده، وإنّما من أجل الإفادة مما تركه السلف للخلف؛ حيث يكّون المرتكز أو المرجعية المباشرة للباحثين في شتى المجالات العلمية والإنسانية وما هو معروف أنَّ الأمة الإسلامية بشكل عام والعربية بشكل خاص قد سبقت الأمم الأخرى في الوصول إلى نتائج مميزة في مختلف المعارف العلمية، وهذا الأمر جعل المستشرقين يولونه الاهتمام والعناية أكثر من أبناء الأمة.

يدلنا على ذلك اهتمامهم بجمعها والإفادة منها، وما وجود تلك المخطوطات في مكتباتهم ومتاحفهم إلا دليل مميز على هذا الاهتمام؛ فضلاً عن العمل الدؤوب على تحقيقها ونشرها مع مراعاة المنهج العلمي في نشرها،

---

[1] ينظر: دراسات في المخطوطات العربية 13-14.

إذ أخذوا يتثبتون من صحة نسبتها إلى المؤلف ومقابلتها مع النسخ إن وجدت نسخ أخرى للمخطوطة[1].

ومهما يكن من أمر فقد التفتَ الباحثون العرب إلى أهمية تحقيق التراث باعتبار حقيقتين. الأولى: هم أولى من غيرهم بدليل القومية العربية. والأخرى: الوقوف على الكنوز التي لا تقدر بثمن تلك التي ورثناها من السلف الصالح، فكانت بدايات النشر في الشرق قد ظهرت مع ظهور الطباعة العربية في كلَّ من الأستانة وسوريا ولبنان في القرن الثامن عشر ثم توسعت في مصر والعراق إلى أن تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتراث والعودة إليه في آخر عام 1972 وتكليف عدد من العلماء والأطباء بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية[2].

أما في المغرب العربي– تحديداً في الجزائر– فقد عرفت الطباعة فيها بوقت مبكر فصدرت كتب عدة منها: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لمؤلفه يحيى بن محمد بن خلدون عام 1903، وعنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية للغبيريني 1910، وغيرها. فضلاً عن النصوص التراثية التي خرجت من معهد المباحث الشرقية التابع لكلية الآداب بالجزائر ومنها ديوان كثير عزة الذي نشره المستشرق الفرنسي هنري بيرس في جزأين سنة 1930 طبعة الجزائر، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي الذي نشره المستشرق كرنكو عام 1935.

ولعل هذا الاهتمام بطبع التراث ونشره ما كان ليكون لولا وجود علماء حريصون على تراثهم ومهم الشيخ طاهر الجزائري(ت 1338هـ)[3]، والعالم

---

(1) ينظر: تحقيق التراث العربي 196-200؛ وينظر مدخل إلى تأريخ نشر التراث206..

(2) للمزيد: يراجع تحقيق التراث العربي 123-124.

(3) للمزيد يراجع مدخل إلى تاريخ نشر التراث 128، 188.

الكبير محمد بن أبي شنب(ت 1926م) الذي نشر كتاب الجمل للزجاجي وهذه المخطوطات كانت ذات اثر في وضع حركة النشر[1].

لذلك فالعناية بالمخطوطات تكمن في تقديمها للقارئ كما أراد لها مؤلفها والوصول بها إلى حقيقة النص الصحيحة من حيث الضبط فضلاً عن مكملات علم تحقيق المخطوطات، ومن أجل ذلك فقد أخذت المؤسسات الحكومية تبذل قصارى جهدها في عقد الندوات والمؤتمرات السنوية أو الفصلية في العكف على دراسة المخطوطات وأهميتها فضلاً عن مناهج تحقيقها، والتثبت منها عن طريق المكتبات وفهارسها المنتشرة في بقاع العالم التي كتب لها الزمن أن تحتفظ بكنوز التراث.

وما الجزائر إلا أنموذج مميز للحفاظ على هذه الكنوز من حيث الاهتمام بمكتباتها أو عقد الندوات والمؤتمرات التي تعنى بها وما هذا المؤتمر إلا خير دليل على ذلك.

المحور الأول: (المخطوط مفهومه وتجلياته)

المخطوط: هو اسم مفعول للفعل خطَّ المتعدي بنفسه أو بـ(على) ، أو بـ(في) [2]. ولعل من أبرز وأهم الابتكارات البشرية هو اختراع الخط الذي بدوره يكون تصويراً للكلام أو اللفظ أو حتى خواطر الفكر بكتابة حروف أو رسم إشارات اصطلاحية أو علامات مقررة، ويمكن لنا في ضوء ما تقدم أن نعرف المخطوط بأنه عبارة عن مؤلفات القدامى أو مصنفاتهم المكتوبة بخط اليد التي تكون نسخ خطية بإعداد قليلة أحياناً لا تتجاوز عدد أصابع اليد وربما تفوقها في أحيان أخرى[3].

---

[1] ينظر: م.ن 189.

[2] ينظر: معجم المعاني الجامعة مادة خطَّ.

[3] يمكن لنا أن نعد ما يكتبه الكاتب بخط يده مخطوطاً حتى طباعته .

لقد ارتبطت كلمة(تحقيق) بـ(المخطوطات) حيث أضيفت إليها لتشكل لنا مصطلحاً عرف بـ(تحقيق المخطوطات) والمراد منه إخراج الكتاب المخطوط مطابقاً لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المصنف[1]. وكذلك أخذت كلمة(نص) تدل على المخطوط، وكلمة(التراث) أيضاً في استعمالات قسم من الباحثين في هذا المجال وقد فصل القول في ذلك د. عبد الهادي الفضلي ولا حاجة لنا هنا من التفصيل لضيق المقام[2]، فضلاً عن كوننا نميل مع مصطلح المخطوطات على اعتبار دلالة الأصل في الاستعمال فضلاً عن تداوله في معاجم العربية بمعناه المراد، وشيوعه بين الباحثين في هذا المجال.

ولما كان التأليف ظهر منذ بواكير العصر الإسلامي– وربما قبله بقليل– فقد كان التدوين بخط اليد مزية أخذ النساخ يتنافسون في ذلك، ولعل ما أورده الشيخ طاهر الجزائري(ت1338هـ) خير دليل على ذلك إذ يقول" توهم أناس أنَّه لم يقيد في عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين بالكتابة شيء غير الكتاب العزيز، وليس الأمر كذلك، فقد ذكر بعض الحفاظ أن زيد بن ثابت ألف كتاباً في علم الفرائض، وكذلك ذكر البخاري في صحيحه أنَّ عبد الله بن عمرو كان يكتب الحديث، وأورد مسلم إنَّ كتاباً ألف في عهد ابن عباس في قضاء علي بن أبي طالب(رضى الله عنه) [3]. وهذا الأمر يقف بنا عند ظاهرة مهمة بل ركيزة أولية، وهي ظهور المخطوطات بشكل مميز في تدوين القضاء والفرائض ومع انتشار الإسلام وتوسع الرقعة الجغرافية في الفتوحات الإسلامية قد أخذ التدوين يشكل ظاهرة واسعة. وكانت المخطوطات تتسع تبعاً لأهمية المادة المدونة التي تحتويها تلك المخطوطة فتتعدد النسخ حسب حاجة المجتمع لها.

---

[1] ينظر: عالم الكتب 650/1 نقلاً عن تحقيق التراث46.
[2] ينظر: تحقيق التراث 40-45.
[3] نقلاً عن دراسات في المخطوطات العربية10.

فضلاً عن ذلك فإنّ فيه أشارة أخرى أيضاً، وهي تدوين بعض الأخبار للأمم السابقة، وأخرى في المثالب، وعليه يكون القرن الأول هو التجلي الأول والانطلاقة في تاريخه مع ملاحظة أنَّ الحفظ بدأ يقل ويزداد الاعتماد على الكلمات المكتوبة[1].

وعند مجيء القرن الثاني من الهجرة شهدنا نشاطاً مميزاً في ازدياد المخطوطات، وهذا بسبب حركة التدوين والتأليف إذ قام علماء العربية ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ) بجمع اللغة من بوادي الجزيرة العربية وتدوينها وكذلك فعل سيبويه(ت180هـ) في كتابه الذي يعد أول مدون وصل إلينا يضم بين دفتيه مواد علمية في اللغة والصرف والنحو والصوت والدلالة؛ آخذين بنظر الاعتبار ما سبقه من المؤلفات لأبي اسحاق, وأبي عمرو بن العلاء التي لم تصل إلينا[2].

ثم إن هذا الأمر أدى إلى ازدياد وبزوغ طبقة من المجتمع تسمى النساخين إذ كانوا يستنسخون تلك المؤلفات ثم تجلى نوع آخر وهو ظهور نشاط الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية كما في كليلة ودمنة على يد ابن المقفع(ت 124هـ) ويمكن للمتابع للكتابة العربية الملاحظةُ أنَّها قد استوت في صورتها النهائية؛ إذ أخذت صناعة الورق تزدهر بعد أن كانت المخطوطات منحصرة بالجلد، أو جريد النخل، أو غير ذلك من رسائل الكتابة الأولية، إذ أخذت الكتابة بالانتشار على الورق إلى سائر الأمصار.

ويمكن لنا القول: إنَّ تجليات المخطوط الإسلامي بشكل عام والعربي بشكل خاص تأتي من عناية علماء العربية بتراثهم العلمي والحفاظ عليه إذا ما لاحظنا أنَّ بداية التأليف كانت ترتكز بجمع المادة العلمية سواء أكانت من بوادي الصحراء أو من أفواه العرب الفصحاء لذلك فقد مر بمراحل تمثلت في الآتي:

---

[1] ينظر: المخطوط العربي أدوات التحقيق والدراسة والنشر16.

[2] ينظر: م.ن 19.

1- الاهتمام بنوعية الخط، وعليه ظهور أنواع الخطوط المعروفة ومنها على سبيل التمثيل الخط الكوفي، والرقعة، والنسخ.

2- الاهتمام بالحبر المستعمل في الكتابة لكي يكون عهده أطول في الكتابة والوضوح.

3- ظهور طبقة الوراقين أو النساخ التي كانت تعمل على نسخ المخطوطات كلٌّ حسب اهتمامه.

4- ازدياد نشاط حركة الترجمة كان قد ساعد في توسع المخطوطات وكثرتها فضلاً عن أنشاء المكتبات والاهتمام بها من قبل العلماء ومنهم على سبيل التمثيل الوزير الصاحب بن عباد ومكتبته الكبيرة.

5- إن كثرة التأليف في مختلف العلوم والمعارف الإسلامية كانت عاملاً في تجلي آخر خصوصاً بعد معرفة صناعة الورق التي عرفتها العرب عن الصينيين، وهذا ما دعا الخليفة هارون الرشيد إلى إنشاء صناعة الورق أو ما يعرف بـ(الكاغد) في بغداد. إنَّ هذه التجليات كانت الأبرز التي مرّ بها المخطوط[1] عبر مراحله.

المحور الثاني:(المخطوط بين التحقيق والنشر)

مما لاشك فيه أنّ من يريد إخراج نص مخطوط إلى النور يكون همه منصباً حول إخراجه بشكل مضبوط من حيث الضبط بالشكل والرجوع إلى النسخة المخطوطة الأم كلما أمكن ذلك، فضلا عن المميزات الأخرى في النسخ من الإجازة والسماع والتملك إذ يحاول المحقق أو الناشر بذل كلّ ما يمكن من أجل الوصول إلى غايته الأساسية وهي إخراج النص كما أراد له مؤلفه.

ولعل أول ما وصل إلينا في العصر الحديث في علم تحقيق المخطوطات هو محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر التي ألقاها في

---

[1] ينظر: صبح الأعشى 289/2. وللمزيد المخطوط العربي أدوات التحقيق والدراسة والنشر20-25.

جامعة القاهرة تحت عنوان (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) التي أخرجها د. محمد حمدي البكري[1]، إذ كان نشر المخطوطات في بدايته على يد المستشرقين وهمهم نشر النص من دون تحقيقه إذ غالباً ما يقومون بنشر النص على نسخة واحدة وقعت بين أيديهم ولا يلتفتون إلى معايير تلك النسخة سواء قدمها أو كتابتها من قبل المؤلف أو المميزات الأخرى التي تمتاز بها نسخ عن آخر كالضبط والإجازة والتمليك، وإن وجدوا نسخة أخرى يضعون بعض التصويبات في الهامش، وأحياناً لا يستطيع القارئ التمييز بين زيادات المؤلف وتغييراته وبين ما زاده تلاميذه أو النساخ عند كتابة نسخة أخرى، ومن ذلك يعمد الناشر إلى إيراد كل ما وجده في نسختين أو أكثر[2].

وعلى سبيل التمثيل سيكون كتاب(منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك) لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ) الذي نشره المستشرق سيدني جلازر في عام 1947 مدار الحديث في هذا المحور.

لقد كان منهج المستشرقين في نشر المخطوطات العربية يقوم على أساسين:

الأول: مكانة المخطوطة من حيث المادة العلمية.

والآخر: شهرة مؤلفيها بين إقرانه،

ولذلك كان النشر يعتمد على نسخ المخطوطة، ومن ثَم عمل فهارس وكتابة مقدمة لها، ولا يهتم غالباً بتصحيح ما وهم به النساخ من الأخطاء؛ لأنَّه ليس ابن تلك اللغة وقد يفوته بعض منها، واحياناً يعتمدون على ما وجدوه داخل النص وأحيانا أخرى قد يكون هنالك تصويب أو تصحيح لقسم من الأخطاء لكن

---

[1] ينظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب 12.

[2] ينظر: م.ن 16.

الغالب منها قد يقع فيه الناشر على الرغم من كون فضل السبق لهم في أظهار تلك المخطوطة للنور[1].

يعد كتاب منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك واحداً من الكتب المهمة في النحو العربي لاسيما وهو شرح لألفية ابن مالك(ت672 هـ) ذائعة الصيت، وقد تصدى لشرحها أبو حيان الاندلسي (ت 745هـ) وهو عالم كبير الشأن عظيم المعرفة وعُرف عنه علمه باللغة والنحو والتفسير والفقه، فضلاً عن معرفته قسما من اللغات، ومنها الفارسية والتركية والحبشية. وقد ألف فيها كتباً[2].

لذلك فإنَّ هذا الكتاب له مزيتان. الأولى الشرح الجامع للألفية التي ما زالت إلى يومنا هذا مجال البحث والدرس، والأخرى شهرة أبي حيان بين معاصريه ومنافسيه.كل هذا وذاك جعل التصدي لنشر تراثه محط تنافس بين العلماء ومنهم المستشرقين ولذلك فقد تصدى المستشرق سيدني جلازر في سنة 1947 وعلى الرغم من نشره لهذا السفر الجليل فقد تصدى لنقد ذلك النشر بعض من الأساتذة على استحياء ومنهم أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي في دراستها للدكتوراه الموسومة (أبو حيان النحوي) التي صدرت طبعتها الأولى في بغداد 1966.

وعلى الرغم من كونه له فضل السبق في نشره إلا أنه لم يلتزم بأصول التحقيق العلمي السليم الذي يقوم على أساس جرد المخطوطات واختيار النسخة الأم أو مستلزمات التحقيق الأخرى من منهج ومقارنة بين النسخ الأخرى[3].

ولي ملاحظات حول نشره لمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك وهي على النحو الآتي:

---

(1) لذلك يعد ما نشره المستشرقون بحكم المخطوط.

(2) ينظر: ابو حيان النحوي 126 .

(3) ينظر: في نقد التحقيق10.

أولاً:– مخطوطات الكتاب:

رجع المستشرق سيدني جلازر إلى نسختين إذ اعتمد عليهما الأولى النسخة الجزائرية، والأخرى في جامعة بيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنه اتخذ من النسخة الجزائرية أساساً لعمله وقد كتبها– أي النسخة المعتمدة– عبد الرحمن بن أبي بكر النفري البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة 738هـ[1].

وعند رجوعنا إلى المخطوطة التي تحتفظ بها المكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم(76). وجدنا أن الناسخ اسمه: عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن علي بن أحمد بن علي بن سبع بن مالك الغزي الحميري البياري، وأن(النفري) الذي ذكرته أستاذتنا هو من ألقاب أبي حيان ولا يمت بصلة للناسخ[2].

- لم يفصل القول في وصف تلك النسخ المعتمدة في نشره لمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أو حتى أن ينشر أوراقاً لها ضمن النشرة مما يضع القارئ في لَبس أو شوق لا يعرف اتجاهه.

- أهمل المستشرق النسخ الأخرى في مكتبات العالم، ولعله لم يقف عليها، وهي على النحو الآتي:

1– نسخة جستربتي بدبلن[3].

2– نسخة المكتبة العباسية في البصرة التي تقع في266 صفحة وكتبت سنة 747هـ[4].

---

[1] ينظر: ينظر ابو حيان النحوي 124.

[2] ينظر: منهج المسالك (المخطوط)[1/أ].

[3] ذكرتها أستاذتنا ولم أقف عليها في فهارس المكتبة المطبوع ينظر: أبو حيان النحوي 125.

[4] ينظر: م.ن 125.

3- النسخة المغربية المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط، وتوجد منها نسخة مصورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم(6255ق) [1].

4- النسخة المصرية وهي محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (561) (نحو تيمور) [2].

5- النسخة المصرية الثانية التي وقف عندها الباحث حسين عبود الكروط تحت رقم 4166 ورقم خاص 1327 كتبت سنة 1141هـ [3].

وخلاصة القول: إنّ المستشرق سيدني لم يشر إلى المخطوطات أو حقيقة الأمر فقد اكتفى بما وجده من نسخة أو نسختين؛ لأنَّ غرضه الأساس كان هو نشر النص وليس تحقيقه كما هو معروف اليوم بين الأوساط الأكاديمية، من ضرورة الوقوف على النسخ الخطية كلّها أو أغلبها حتى يستطيع المحقق من تحقيق النص تحقيقاً علمياً صحيحاً كما أراد له مؤلفه أن يخرج للنور هذا من جهة، ومن أخرى لعل قلة ما توفر من مخطوطات، وعدم وجود فهارس مفصلة للمكتبات في العالم من المخطوطات؛ دفعه إلى نشر النص من دون البحث عن بقية النسخ، وهذا ما أوقعه في أوهام.

ثانيا: إنَّ الناشر غالباً ما ترك القارئ في حيرة من أمره، إذ لم يبيّن منهجه في النشر من ترجمة للأعلام المشهورين أو غير المشهورين، أو شرح الغريب من الألفاظ، أو نقد المؤلف، أو أشياء أخرى من مكملات التحقيق. ولاسيما الهوامش؛ إذ خلت طبعته من الهوامش. وكذلك أن أبا حيان في مواطن كثيرة لا يفصل الحديث في الموضوعات النحوية، وفي مثل هذه الحالة على المحقق أن يتدخل في الإشارة أو التفصيل في الهامش؛ لأنَّه عليه إيضاح المشكل وتفصيل

---

[1] نقلاً عن الطبعة المصرية 89/1.
[2] نقلاً عن الطبعة المصرية 90/1.
[3] ينظر: الطبعة السورية ص ب.

الموجز، فضلاً عن نسبة الآراء إلى مظانها الرئيسة؛ لأنَّ أبا حيان كان ينقل عن سيبويه والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم من أهل الصناعة.

وعلى المحقق توثيق النصوص التي نقلها المؤلف إلا أنَّ ذلك يكاد تخلو منه نشرة سيدني، وهذا الأمر يعود إلى طبيعة منهجه في النشر[1].

ثالثا: وردت أخطاء في طبعة المستشرق سيدني وقد أحصت مجموعة منها أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي بقولها:" لم يستطع أنْ يخرج الكتاب أخراجاً علمياً دقيقاً ففاته الكثير من المسائل، وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة[2]. فضلاً عن الخطأ الذي وقع في تسلسل أبيات الألفية على سبيل التمثيل[3]. هنالك سقط في متن الألفية. ولا يسع المقام لذكرها كلَّها.

رابعاً:عمل المستشرق سيدني مقدمة باللغة الانكليزية، وذكر لنا آثار أبي حيان، إلا أنه لم يذكر لنا إيضاحات عنها سواء أكانت تلك الكتب مخطوطة أم مطبوعة أم مفقودة، فضلاً عن ذلك لم يذكر مصادره في إثبات آثار أبي حيان، وهذا خلل واضح في تحقيق تراث صاحب النص.

خامساً: أنَّ الدراسة كانت مقتضبة جداً، ليست بمستوى شخصية أبي حيان الأندلسي العلمية ومكانته بين أقرانه.

سادساً: ختم المستشرق سيدني الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات القرآنية, وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية، والشواهد الشعرية، والحقيقة إنّ هذه الفهارس لم تكن بالمستوى المطلوب إذ يحتاج القارئ دليلاً لها وهي تكاد تكون مثقلة[4].

---

(1) ينظر: ابو حيان النحوي132.

(2) ينظر: ابو حيان النحوي124. إذ أحصت سبعة عشر خطأ.

(3) ينظر: طبعة المستشرق سيدني،ص6 ، 7 ، 10 ، 11، 13، 15، 21، 24،25 ،31 ،49 وغيرها.

(4) ينظر: ابو حيان النحوي124.

وهذه الفوائت قد أكد عليها كلُّ مَن كتب في مناهج تحقيق المخطوطات أو نقدها[1]. ويذكر عبد السلام هارون: " كلاماً عن مكملات التحقيق، ومنها ضرب آخر من الكتب لها علاقة مباشرة بالكتاب وهي الكتب التي اعتمد عليها المؤلف في تأليفه فإذا تهدّى المحقق إلى المنابع كان ذلك معواناً له على أقامة النص[2] إلا أن هذا الأمر لم يحفل به المستشرق سيدني ولم يوفق إليه.

سابعاً: خلت طبعة المستشرق سيدني من ثبت المصادر التي رجع إليها في التحقيق، وهو بلا شك أمر له أهمية.

وخلاصة القول إنَّ طبعة المستشرق سيدني جلازر لم تكن تحقيقاً علمياً كما هو معروف، وإنَّما نشر لنص مخطوط بعناية لا بأس بها، لأنَّه يعود فضل السبق إليه ولكن تبقى طبعته لا ترتقي إلى المستوى المطلوب في علم تحقيق المخطوطات.

ولعل من أبرز الأشياء فيها هو اعتماده على نسختين من دون وضع علامات فارقة لكليهما من مقابلة وترجيح وتفضيل في المنهج وإخراج للنص كما أراد له المؤلف.

ولذلك كانت نشرته ناقصة ومحط أنظار الباحثين من أجل إعادتها وتحقيقها تحقيقاً علمياً، وفعلاً فقد تصدى لهذا الأمر أكثر من باحث كما سنبين ذلك في المحور الثالث.

المحور الثالث(مناهج التحقيق بين النقد والتوجيه)

لما كان علم تحقيق المخطوطات علماً قائماً بذاته له قواعده وأصوله في إخراج النص فهو يكشف قدرة المحقق على معالجة ما يعتري تلك المخطوطة من خلل أو تصويب، فضلاً عما يدونه المحقق في هوامش النص

---

[1] للمزيد ينظر: تحقيق التراث منهجه وتطوره 246، والمخطوط العربي أدوات التحقيق والدراسة والنشر 89، وتحقيق التراث 209.

[2] ينظر: تحقيق النصوص ونشرها 56.

من ثقافته وخبرته العلمية في مجال ذلك النص المحقق، وما يصنعه من فهارس ومكملات التحقيق سواء أكانت الدراسة الكاملة للنص المحقق أم الهوامش التي تجعل منها مفتاحاً لما غمض أو أوجز من ذلك النص، مع مراعاة إلمامه بالنص ومادته، وأن يكون من ذوي الاختصاص[1].

ومما لاشك فيه فقد تصدى لنقد التحقيق ثلة من القدامى والمحدثين فضلاً عن المستشرقين، ومنهم برجستراسر في كتابه(أصول نقد النصوص ونشر الكتب) إذ نقد تحقيق كتاب(اللمع في التصوف) لأبي نصر عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى السراج الطوسي الصوفي(ت378 هـ) الذي نشره نيكلسون في ليدن سنة 1914 وفصل القول في نقده لهذا التحقيق[2].

ولعل كتابه(أصول نقد النصوص) يعد من الكتب الأولى في العصر الحديث في نقد النصوص، وهذا يدل على عناية المستشرقين في هذا المجال وما يشكل من أهمية في نشر النصوص، وإن كان فضل السبق للعرب القدامى في وضع قواعد تحقيق النصوص ونقدها خصوصاً في مجال الحديث وروايته، ولذلك قد وضعوا معايير لهم في التحقق من الحديث، ومنها السماع والإجازة ، والقراءة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية والوجادة[3].

ولعل ما يميز بحثنا المتواضع أنَّ مخطوطات منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي قد وقعت بين أيدي الباحثين الأجلاء بدءا من المستشرق سيدني جلازر ووصولاً إلى باحثين في مجال مشاريع رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، وقد نالوا بذلك التحقيق شهادتهم العليا.

وحتى لا نخرج بعيداً عن موضوعنا فإنَّ عينة البحث هي مدار التطبيق في المحور الثالث لذلك فإنَّ أبرز مقومات منهاج التحقيق تقوم على جمع النسخ

---

[1] ينظر: مناهج تحقيق المخطوطات 8.
[2] ينظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب 15.
[3] ينظر: مناهج تحقيق التراث 17-24، ومناهج تحقيق المخطوطات 11.

المخطوطة للكتاب الذي يراد تحقيقه فضلاً عن جمع كلَّ ما يتعلق به من مصادر أو بمؤلفه مع ملاحظة مكملات التحقيق[1].

بعد أن ظهرت طبعة المستشرق سيدني سنة 1947 معتمداً على نسختين لتحقيق الكتاب؛ بقي الباحثون العرب يعتمدون عليها في توثيق مادتهم العلمية والاستسقاء من تلك الطبعة، وفي عام 1964 كتبت أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي أطروحتها للدكتوراه عن أبي حيان الأندلسي، وفي معرض حديثها عن آثاره وجهت بعض النقد إلى تلك الطبعة، وكانت الالتفاتة الأولى قد أثارت قسما من الباحثين العرب ورغبتهم في إحياء ذلك الصرح من جديد[2].وفي عام 2012 كما ذكر لي الأستاذ الدكتور محمد عناد سليمان[3] ، قام الأستاذ الدكتور محمد عبد الله قاسم بتوجيه طلبة الماجستير بتحقيق كتاب منهج السالك وقد وزع مهام العمل بينهم على النحو الآتي:-

1- ميسم عدنان الصواف حققت القطعة الأولى منه إلى تمام الفاعل.

2- محمد حسن الصويلح حقق القطعة الثانية منه من نائب الفاعل إلى التمييز.

3- حسين عبود الكروط من حروف الجر إلى تمام أفعل التفضيل.

وكان العمل في ثلاث رسائل علمية نال بها الطلبة شهادة الماجستير. وقد اعتمدوا على نسختين وهما النسخة الجزائرية المحفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم (76) ، والنسخة الثانية نسخة الكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بمصر تحت رقم(4166) ورقم خاص (1327) فضلاً

---

(1) ينظر: المستشرقون وتحقيق التراث العربي81.

(2) ينظر: ابو حيان النحوي124-125.

(3) أستاذ من جامعة دمشق في الجمهورية العربية السورية يقيم في فرنسا ذكر لي ذلك باتصال هاتفي.

عن استعانتهم بطبيعة المستشرق سيدني جليزر[1]. إلا أنَّ هذا العمل بقي قيد رفوف المكتبات حبيساً إلى ساعة كتابة البحث مما تعذر علينا الاطلاع عليه بشكل كامل مع علمنا أنَّ تحقيق النص عندما يكون عملاً لنيل شهادة علمية يكون على مستوى جيد من الدقة العلمية؛ لأنَّه يخضع إلى لجان علمية تتمثل بمجموعة من الأساتذة الأفاضل بدءًا من المشرف إلى المناقِشة ونيل الشهادة.

– الطبعة المصرية:

وفي عام 2013 صدر تحقيق آخر لكتاب منهج المسالك في الكلام على ألفية آبن مالك عن دار الطباعة المحمدية في مصر، بتحقيق الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور أحمد محمد السوداني، والأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد فاخر في أربعة مجلدات، وتميزت هذه الطبعة بدراسة عن حياة المؤلف واسعة تجاوزت مئة صفحة، وفيها أسهاب لا حاجة له في كثير من مواردها فضلاً عن ذلك فقد نقلوا ما يقارب عشر صفحات نقلاً حرفياً عن كتاب الدكتورة خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) وقد أشاروا له.

والجديد في الدراسة أنَّهم قدموا ملاحظات على طبعة المستشرق سيدني من ثمان نقاط بعضها يمدح طبعة المستشرق والآخر ينقدها ويذمها ، والغريب إنّ الأساتذة الأفاضل في دراستهم لحياة أبي حيان وشعره وموقفه من ابن مالك لم يشيروا إلى الدراسات السابقة في ذلك، وكأنَّهم أول من درس هذه الشخصية العلمية. والحقيقة أن الأمر ليس كذلك؛ فقد سبقتهم دراسات كثيرة عن أبي حيان وجلَّها تناولت حياته ومن هذه الدراسات:

---

[1] ينظر: منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك تحقيق حسين عبود الكروط صـــ: ب التي نشر منها ثماني عشرة صفحة، وذكر منهجه في العمل لكن لم ينشر إلا مقتطفات من الدراسة لذلك لم يتسنَ لي الوقوف على الجانب التطبيقي فضلاً عن النظري أما ما حققه زميلاه لم استطع الوقوف عليه لأنه لم ينشر حسب علمي.

1- أبو حيان النحوي/ د. خديجة الحديثي/ الطبعة الأولى- بغداد 1969.

2- اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط /د. محمد خان/ الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة،2003.

3- ابو حيان الاندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه/د. أحمد خالد شكري/ الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن2007.

وغيرهما من الدراسات التي لا يسع المقام لذكرها وإنما ذكرت قسماً منها للتمثيل.

ومن مميزات هذه الطبعة أيضاً الرجوع فيها إلى ثلاث نسخ من المخطوطات كما ذكروا ذلك وعلى النحو الآتي[1].

1- النسخة الأمريكية ويقصدون بها طبعة المستشرق سيدني, والحقيقة في هذا الأمر تجاوز على النسختين الجزائرية والأخرى التي تحتفظ بها جامعة بيل، إذ كان المفروض أن يشيروا إليها بالتفصيل، والملاحظ أنَّهم قد وهموا؛ لأنَّ هذه الطبعة حجرية تعدُّ في علم التحقيق ويمكن عدّها نسخة إذا تعذر الرجوع إلى النسخة الاصلية.

والحقيقة أن طبعة المستشرق قد اعتمدت على النسخة الجزائرية[2]ونسخة جامعة بيل الأمريكية كما ذكرت د. خديجة الحديثي وأطلقوا عليها اسم النسخة الأمريكية والصواب ما ذكرته د. خديجة وأقول: هذا الأمر لا يجوز في المنهج العلمي إذ لا بد من ذكر تلك التفاصيل كاملة أول باول.

---

[1] ينظر: منهج السالك الطبعة المصرية 1/87-90.

[2] ينظر: ابو حيان النحوي124.

2- النسخة المغربية التي تحتفظ منها مايكروفيلم مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم(6255ق).

3- نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم(561) نحو تيمور.

والغريب في الطبعة المصرية أن الأساتذة الأفاضل لم يذكروا منهجهم في التحقيق فضلاً عن النسخة الأصل المعتمدة أو حتى انتخاب النصوص، وإنما بقي الأمر فيما يبدو لي متروكاً للقارئ الفاحص، وهذا لايجوز في منهج التحقيق العلمي لتحقيق المخطوطات، وإنَّما يجب ذكر المنهج المتبع علمياً، وقد اكتفى الأساتذة الأفاضل بعبارة (وانتفعنا بها) عندما يصفون تلك النسخ الثلاث .

أما ما ذكره الأساتذة في الهوامش فقسم كبير منه مثقل بشرح ألفاظ في الغالب لا حاجة لها، فضلاً عن عدم الإشارة في شرحها إلى مصادر تلك الهوامش على سبيل التمثيل 1/ ب،ج،5 من خطبة الشارح، وهذا الأمر لا ينطبق مع معايير المنهج العلمي في تحقيق النصوص. ثم إنه إن وجدت الإشارة إلى المصادر فإنَّها في بعض الأحيان تكون من دون ذكر للصفحات أو الجزء على سبيل التمثيل 1/1 ،6 ،وغيرها.

ومن مميزات هذه الطبعة الإشارة إلى الأبيات التي أهملها أبو حيان الاندلسي من الألفية في شرحه منهج السالك، وهذه التفاته جيدة من لدن الأساتذة المحققين.

وكذلك قسم من الهوامش كانت مثقلة بسبب التراجم لكثير من الأعلام المشهورة التي لا حاجة لترجمتها؛ لأنه كشهرة الألفية في النحو ومنها مثلا سيبويه وابن كيسان وابن السراج وغيرهم فضلاً عن نقل تلك التراجم من كتب حديثة لا علاقة لها بكتب الترجمة غير إنّها نقلت شيئاً ومنها المدارس النحوية، ونشأة النحو مع ملاحظة غياب المنهج العلمي في مراعاة التسلسل الزمني

لكتب العلماء عند إيرادها في الهوامش، وهذه ظاهرة عامة في كلَّ أجزاء الطبعة المصرية الأربعة.

وكذلك لا يوجد توثيق للقراءات القرآنية الواردة في الشرح على سبيل التمثيل قراءة أبي عمرو وعاصم في(35/1) مع ملاحظة أنّ الهوامش غالباً ما تكون مثقلة بالاستطراد وعلى سبيل التمثيل الصفحات43/1 ، 53، 54 ، 55 ، 57 ، 62 ،71 ، 98، 125 ، 127 ، 259 ، 260، وصفحات آخر يضيق المقام بذكرها.

أما ما يتعلق بضبط المتن فإنّه ضبط جيد وإن وقعت بعض الهنات فيه إلا أنه امتاز بالدقة في جلِّ المواضع.

وكذلك صنع الأساتذة الأفاضل فهرساً عاماً للموضوعات في نهاية كلِّ جزء من الأجزاء الأربعة وقاموا بوضع فهارس عامة لجميع أجزاء الكتاب تضمنت فهرساً للآيات القرآنية، وللأحاديث النبوية، وللشواهد الشعرية، والامثال، وأقوال العرب، وفهرس الاعلام الواردة في الكتاب، وفهرس للقبائل، وآخر للمصادر والمراجع التي رجعوا إليها في الدراسة والتحقيق وهذا يحسب للمحققين الأفاضل.

وخلاصة القول على الرغم مما ذكرت من ملاحظات حول تحقيق النص (الطبعة المصرية) إلا أنَّهم قد وفقوا توفيقا طيبا في إحياء نص لعالم من علماء العربية. وقد بذل الأساتذة الأفاضل جهداً كبيراً، وقد قال عز وجل: " وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ" {الأعراف/85} إلا أني اعتقد أنهم لو قاموا بمراجعتها مراجعة دقيقة قبل الطبع وبعده لكانت تحسب لصالح الأساتذة الأفاضل من حيث تلافي الأخطاء بشكل عام، وما وقع في تحقيق النص بشكل خاص.

وفي عام 2015 خرج تحقيق آخر لـ(منهج المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك) في اطروحة دكتوراه للباحث علي سعد من الجامعة المستنصرية في العراق. تكونت من قسمين الأول شمل الدراسة ويقع في 225

صفحة والقسم الثاني النص المحقق وقع في620 صفحة، وقد اعتمد الباحث على ثلاث نسخ، والمعتمدة أو نسخة الأصل هي النسخة الجزائرية التي تحتفظ بها المكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم (76) واختيارها كان لأسباب عدة ذكرها الباحث[1]، والنسخة الثانية نسخة، مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (1/224)، والنسخة الثالثة نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية تحت رقم (4166) ورقم خاص(1327)، وقد فصل القول في وصف تلك النسخ وعرض لها صوراً في منهجه.

والملاحظ على الباحث أنَّه لم يعمل إحصاء لكلِّ نسخ النص وإنَّما اعتمد على النسخ نفسها في الطبعة المصرية والسورية فضلاً عن طبعة المستشرق التي لم يشر إليها، فضلاً عن عدم اطلاعه – كما ذكر ذلك– على تلك الطبعتين، وهذا يعد مأخذاً على الباحث إذ لابد أن يعمل دراسة بلوغرافية، ومنها استقصاء النسخ المطبوعة ما أمكن ذلك ويبين السبب في ذلك. ولعل الباحث اكتفى بالنسخة الجزائرية التي كانت مدار البحث عند جميع من تصدى لنشر النص أو تحقيقه، ومع هذا فإنَّ الباحث قد تميز بدراسة جيدة قدمها في القسم الاول ذكر فيها الدراسات السابقة بما يتعلق بحياة أبي حيان الاندلسي فضلاً عن صنعه مقارنة مع قسم من شراح الألفية.

وكذلك من مميزات هذه الطبعة أنَّه عمل منهجاً لتحقيق النص ذكر فيه الرموز المتبعة في تحقيق النص، وهذا الأمر قد غاب عن الطبعة المصرية وطبعة المستشرق[2]. ويبدو أنَّ منهجه لم يخل من الخلل، إذ ذكر في وصفه للنسخ المخطوطة أنَّه لم يعثر على النسخة المخطوطة المحفوظة في المكتبة

---

[1] ينظر: منهج المسالك (الطبعة العراقية)2/أ- ب.
[2] ينظر: منهج المسالك (الطبعة العراقية)2/ج- خ.

العباسية في البصرة، والغريب أنه عندما ذكر الرموز وعلامات التحقيق عدّ تلك النسخة هي الأصل[1].

وتميز الباحث بضبط النص ضبطاً على مستوى المفرد والتركيب فضلاً عن النصوص، وفي الغالب هوامشه لم تكن ثقيلة، وإنما موجزة ومختصرة وإن كان بعضها يحتاج إلى تدخل ونقاش، إلا أنَّه أوجز في ذلك.

ومن مميزات الباحث أنه قام بتوثيق جلِّ النصوص التي وردت في شرح أبي حيان، ونحن نعلم أنَّ أبا حيان من النحويين المحققين لذلك تميز بظاهرة النقل عن الآخرين.

وقد رجع الباحث إلى توثيق تلك النصوص، وهذه الظاهرة لها فائدة أخرى إذ إنَّه نقل نصوصاً عن كتب لم تصل إلينا فكانت السبيل إليها الرجوع إلى منهج المسالك فضلاً عن مصنفاته الأخرى سواء أكانت كتبه المفقودة أم كتب العلماء الآخرين والتوثيق لمثل هذه الكتب كان من الكتب القريبة عليها.

التزم الباحث بمنهجه الذي ذكره بما يتعلق بتراجم العلماء من حيث الإيجاز غير المخلل من حيث ذكر اسمه وأبرز ما عرف به من مصنفات أو غير ذلك وسنة وفاته بالاعتماد على مصدرين أو ثلاثة من دون الاستطراد وشتات القارئ في كثرة السرد. وأمثلة ذلك في جلِّ النص المحقق.

وهناك مميزات أخرى لعل ذكرها بالتفصيل يضيق المقام بها، ولكن ما يؤخذ على الباحث أنه لم يصنع فهارس تفصيلية للنص.

ووفقاً للمنهج العلمي في تحقيق المخطوطات فإنّ الباحث يعد مقصراً في عدم الوقوف على الإصدارات التي تعني بالتراث العربي أو متابعة المؤسسات العلمية التي تهتم بالنشر العلمي أو حتى فهارس الرسائل والاطاريح والإشارة إليها كلٌ في موضعه. ولعله لم يدرك أن تحقيق المخطوطات وإعادة

---

[1] ينظر: م.ن 2/أ.

تحقيقها يجب على المحقق أن يقدم نقداً لما سبقه أو تظهر مخطوطات أخرى تساعد في أخراج النص من جديد.

وهذا الأمر أيضاً تتحمله المؤسسات العلمية؛ لأنَّ المحقق يحتاج إلى توثيق تنشره تلك المؤسسات في نشرات رسمية على الانترنيت أو بشكل آخر.

وعلى كلٍّ حال فإنّ عمل المحقق علي سعد لم يطبع بعد بشكل رسمي صادر عن إحدى دور النشر؛ وإنما يوجد موثقاً في المكتبة الوطنية ببغداد فضلاً عن مكتبات الجامعات العراقية.

إن ما سجلت من ملاحظات فهي عامة وركزت فيه على النسخ المخطوطة ومقارنتها بما سبقه ممن تصدى لتحقيق منهج المسالك في الكلام على ألفيه ابن مالك وليس متتبعاً لكلّ خطواته لأن ذلك يحتاج إلى عمل خاص وهذا ما لايتسع به المقام.

- طبعة عالم الكتب الحديث:

وفي عام 2015 خرجت طبعة أخرى لكتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي في أربعة أجزاء تحقيق الأستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور يس أبو الهيجاء عن عالم الكتب الحديث، وقد كتبا دراسة موجزة عن أبي حيان وقعت في أربع وعشرين صفحة تحدثا فيها عن محورين الأول عن ابن مالك والثاني عن أبي حيان والملاحظ على هذه الدراسة أنهما لم يشيرا إلى الدراسات السابقة التي سبقتهما سواء تلك التي درست ابن مالك أو أبا حيان، ثم أشارا بإيجاز إلى منهج الشارح في الألفية.

أما منهج التحقيق فلي ملاحظات عليه ، وهي على النحو الآتي:-

أولاً: لقد رجع المحققان إلى نسختين فقط، وهما النسخة الجزائرية والنسخة المغربية وذكرا صفات كل منهما[1]. ولكنهما لم يعملا إحصاء للنسخ المخطوطة الأخرى، وهذا خلل في عملية جمع النسخ إذ المفروض الإشارة إلى كلِّ النسخ الموجودة في فهارس المخطوطات حتى وإن لم يستطيعا الوصول اليهما.

ثانياً: أهملا نسخة المستشرق سيدني جلازر على الرغم من وجود لمساتها في ثنايا التحقيق إذ أشار الأستاذان إلى تلك النشرة في مقدمة الدراسة ولكنهما لم يذكرا مدى الانتفاع بها[2].

ثالثاَ: كتب المحققان منهجاً للتحقيق بينا فيه آليات العمل وهو عمل جيد ولكن الفقرة الأولى والثانية من منهجيهما لا حاجة لها إذ هل يعقل أن يذكرا أنهما قد قاما بقراءة النسخة ونسخا المخطوطة! إذ ما يفعل المحقق أليس من بديهيات العمل قراءة المخطوطة ونسخها؟[3].

ومن مميزات العمل أنهما أثبتا صوراً للنسختين المخطوطتين. وهذا جيد في عمل المحقق.

رابعاً: الهوامش في أغلبها جيدة ومتوسطة في الاستطراد ولكن هناك تراجم للمشهورين لا حاجة لها ومنها على سبيل التمثيل 41/1 ، 44، 47، 60، وغيرها في مواطن كثيرة لسنا بصددها كلها؛ لأن المقام لا يتسع لذكرها بالتفصيل وإنما نكتفي بالإشارة إلى الظاهرة العامة في التحقيق.

خامساً: تدخل المحققان في إيضاح المشكل في النص والإشارة إلى المصادر وتخريجهما كان جيداً وهو من مكملات التحقيق التي على المحقق إثباتها وهو يحسب لهما.

---

(1) ينظر: الطبعة الاردنية1/ 21-22.
(2) ينظر: م.ن 1/1.
(3) ينظر: م.ن 23/1.

سادساً: المقابلة والإشارة إلى الفرق بين النسختين المخطوطتين كان جيداً في منهجهما وهذا يحسب لهما أيضاً وكذلك تخريج الشعر والنصوص الواردة في النص.

سابعاً: أثبت المحققان قائمة كبيرة للمصادر والمراجع التي رجعا إليهما، وهذا يحسب لهما أيضاً، وكذلك عملا فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وللشعر، وللأمثال وللأعلام فضلاً عن فهرس للموضوعات بشكل عام.

أقول إن عمل المحققين في تحقيق النص وضبطه كان عملاً مميزاً وجيداً، إذ فاقه عمل الطبعة المصرية من حيث المنهج والتخريج وهو بمستوى الطبعة العراقية من حيث المنهج في ضبط النص وتخريجاته.

ولكن الخلل في عملية جمع النسخ المخطوطة وإن كان اعتمادهم على النسخة الجزائرية التي كانت محور الارتكاز في إخراج النص بين كل من تصدى لتحقيقه ولكنهم أهملوا إحصاء لتلك المخطوطات. في رأيي لو استطعا إيراد كل ذكر عن النسخ المخطوطة لكان تحقيقهما أكمل من حيث المنهج العلمي ومع ذلك فإن عملهما مميز ويستحق الثناء. من حيث الإخراج العلمي والإخراج الفني . نتائج البحث

1- إنَّ كلَّ من تصدى لتحقيق منه السالك في الكلام على ألفية ابن مالك قد اعتمد على النسخة الجزائرية بدءًا من المستشرق سيدني جلازر وانتهاءً بالطبعة الأردنية، وأما الطبعة المصرية التي لم يشر الأساتذة الأفاضل فيها إلى النسخة الجزائرية فهم قد اعتمدوا على طبعة المستشرق التي هي في الأصل معتمدة على النسخة الجزائرية، وهذا يدل على مكانتها بين النسخ الأخرى؛ لأنها تعد الأفضل والأكمل في الغالب للمادة العلمية فضلاً عن قدم نسخها.

2- من المهم أن يعرف القارئ أن فضل السبق في إخراج النص يعود للمستشرق سيدني جلازو، ومَن بعده قد اعتمد على نشرته سواء أذكر أم لم يذكر. وهذا بين عن طريق متابعة الطبعات الأخرى.

3- إن تصدي الباحثين لتحقيق النصوص في رسائل وأطاريح جامعية يعد عملاً مميزاً؛ لأنه يدل على اهتمام المؤسسات العلمية بالتراث، وقد حصل هذا الأمر أكثر من مرة مع كتاب(منهج السالك).

4- أغلب من تصدر لتحقيق النص لم يقف على جميع النسخ المخطوطة لكتاب منهج السالك، واعتقد أن السب يعود إلى وجود نسخه المستشرق سيدني والاعتماد عليها في فك المشكل من النصوص.

5- كلُّ الطبعات التي خرجت لها مزية تختلف عن الأخرى من حيث المنهج العلمي في تحقيق النصوص، وهذا يدل على تباين المناهج عند الباحثين، وخصوصاً أنه قد حقق النص بأكثر من بلد (سوريا، والعراق، ومصر، والاردن) فضلاً عن طبعة المستشرق في أمريكا.

نماذج من النسخة الجزائرية

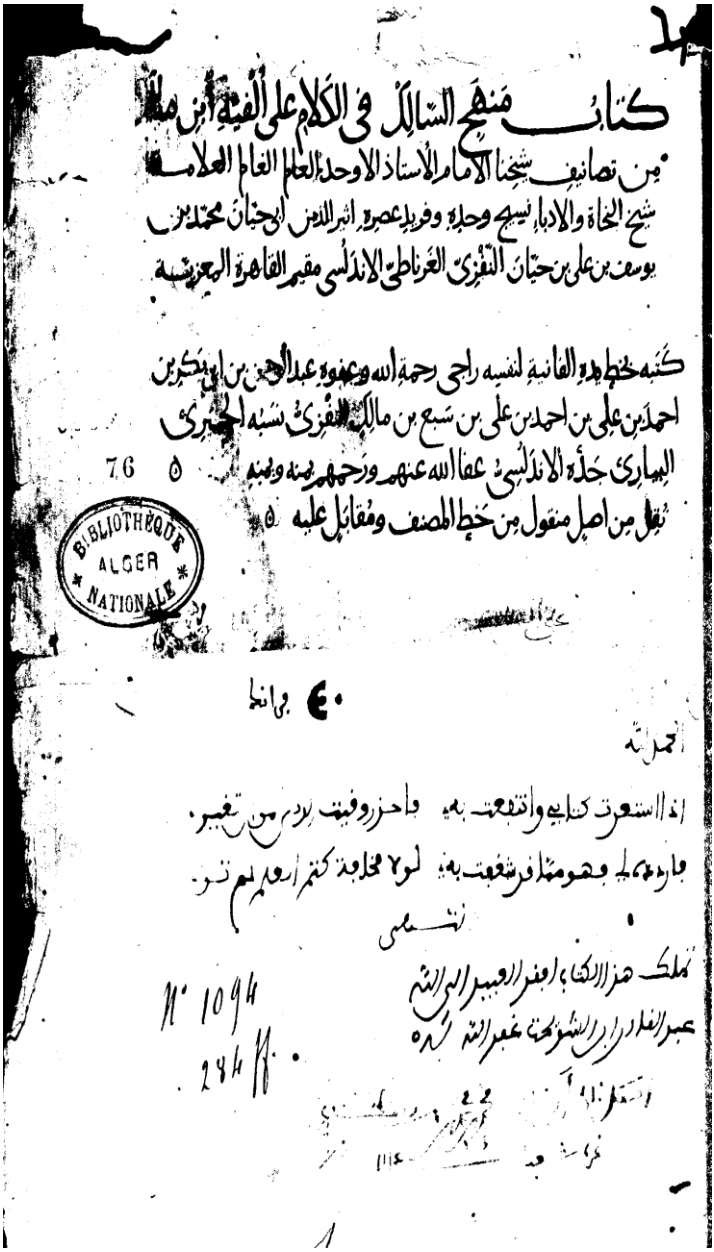
كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك
من تصانيف شيخنا الامام الاستاذ الاوحد العلم العلام
شيخ النحاة والادباء نسيج وحده وفريد عصره اثير الدين ابو حيان محمد بن
يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الاندلسي مقيم القاهرة المحروسة
كتبه بخطه وقانيه لنفسه راجي رحمة الله وعفوه عبد الرحمن بن ابي بكر بن
احمد بن علي بن احمد بن علي بن سبع بن مالك الفزري نسبه الحجري
البياري جذه الاندلسي عفا الله عنهم ورحمهم بمنه وجوده
نقل من اصل منقول من خط المصنف ومقابل عليه
BIBLIOTHÈQUE ALGER NATIONALE
76 5
5
5
الحمد لله
اذا استعرت كتابي واتبعت به فاحرر وقيت ردي من تغيير
وارده لي وهو منه فرشفت به لو لا مخافة كتم العلم لم تر
تملك هذا الكتاب افقر العبيد الى الله
عبد القادر بن الشريف غفر الله له
N° 1094
264 N°

وهذا اذا كان الامر يعرفها لانك لو في الوجود خوهذه الشمس طالعة وهذا الكلية فادنا او
كان الامر معتبرا به عن حضه لا من راجا بعينه كخ
اوكان لا عقل ان يتأتى ذلك فانا نعلم ان الفرس هنا عند هم يخيرون في هذا
كله امرا لاثارة غريبا والوقوع معه اسر الغريب والصور حين الغريب ومن ذلك عندهم
غرس اذا اكل لا يقال اكلت الخبز صحيحا انما يقال اكلت الخبز ولس هذا الفعل
المكرر لس ضرورة لضرورة الكرور فالكرر عندهم خير لضرورة وهذا كله عندنا منهي عنه على الكمال
الا في الفعل المقرون الكرير عندنا بل من الصيرفي لضرورة ٥

وصل كان دام منفيا وما كاعطما دمت مصاردها

هي مثل كان في جميع ما ذكر من احكامها وشروطها اعني ان عدم سبوقا بما نحو ان عدم سبوقا بالمدينة
الطريقة حوما مثل ما وشرط دام هذه ان تكون ماضية اللفظ منفية ولما نبت معدومة
لانه يستحيل منها مع الفعل بعدها مصدر ولما ثبت مصدرية ما له ظرفية لان المصدر يعمل
ظرفا نحو جئتك خفوق النجوم وقت خفوق النجم وقد سبق الكلام في وقوع المصدر موقع الظرف
في باب المبتدا ٥ **وغير ماض منله فلا يعمل ان كان غير الماضي منها استعملا**
غير اللماضي هو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر نحو يكون زيدا قائما وزيد كائن
صديقا وكينونة من كون زيد صديقا وقوله منله اي مثل الماضي فاعمل غير الماضي في رفعه
الاسم ونصبه الخبر وقوله ان كان غير الماضي منها استعمالا استراز مما ازيط فقة واحاتحوليس
وما زالها فانها استعملا الاماضيين او مطلقا استعمالا مصدر وهو ما كان الفي اوله
شرطا في تعلقه الاسم ونصبه الخبر وانما ما في قسم استعمل منه المضارع والامر واسم الفاعل لاخلاق
واذا الصدر منها فهو رفعه الاسم ونصبه الخبر خلاف نعم من اجاز ذلك وهو الصحيح ومنهم من
منع ذلك وتحقيق الرفع بالمصدر فاعلا والنصب حالا وتحقيق الجار والمجرور من ذلك انا
هو من كان راضيا بالشاة فانه لا الشاة لا مصدر فاعلا وانما سوغه تقدم
مصدر كان انا قصد وتضاه في غير ما موضع بقول وكينونة كذا من زيد صاردهن
الافعال أثابني واسي واصح ضاردها الاضحا والاسا والاصلح وانما كان قصدرها

الكون والكينونة وانما صار قصدرها الفيعولة والفيعولة وانما بان قصدرها الثباتي والثبوتة وانما
قال فعال انعم استعمال لها مصدر وابن يعيش اهل العلم استعمال مصدرها الفعلول وفصلنا
نص عليه ابو جعفر الطوسي في تفسيره ٥

وفي جميعها أو نفط الكون أجز كل سبقه دام حظر

ذكر انه يجوز في جميعها نفط الكون ولس كما ذكر بل الكون في ذلك على ثلثة اقسام قسم
يجب فيه ذلك وقسم يمتنع فيه وقسم يجوز فيه ومثال ما يجب فيه ذلك كان في الدار عما كها
ومثال ما يمتنع فيه كان مدي عسى ومثال ما يجوز فيه كان قائما زيد ظننتك اللكون في
معنى صرت اللخبر على ان يكون قائما فيه صيرورة ما بعد زيد ما ظننتك الا صيرورة
ذلك على تقدير اخر هو مذكور في المبسوطات ووقع لابن معط وظهر وقوع نفط خبر دام وهو
مخالف للنص والاجماع والقياس وانما تقدير خبر ليس على اسمها فاما خبرها فلا يجوز
الفارسي الخلف في جواز تقدير خبرها على اسمها حتى صاحب الارشاد من النحويين
من منع تقدير خبرها على اسمها فعولا تنهوها مثنا كالا يجوز ما قائما زيد فليس يجوز ليس
قائما زيد وهذا اللذهب يرد عليه السماع قال الشاعر

عليك ان جهلت الناس عنا وعنهم ولس سواء عالم وجهول ٥ وقوله وكل سبق دام حظر
اي وكل من العرب او من الخاوة منع ان تقدر خبر دام على ذا دام وليس كما ذكر لان ذلك
مستلزم ان احدا ما تقدر الخبر على ذا دام خبر الا الصحيح طالعة ما دامت الشمس وفي
الثانية تقدير الخبر على ذا دام خذا دمن ما خبر لا اعجل ما طالعة دامت الشمس وفي
جواز ذلك نظر لا نحكم بجب ما زيد ما ضربت زيدا وبجواز ان قال لا احضر
ذلك لان ذا دام انا فعة لا تحصر فلا تستعمل الا ماضية الفظ كما سبق وما لا يحصر في نفسه
لا يحصر في عمله خوعمل النجب فنحكم ان ما يجوز ذلك لان منع الحصر في ذا
ليس لخصوص مادة ذا دام بل كل فعل وقع صلة ما الطريقة لا يكون الا ماضي الفظ خو لا اعجل
ما لا حقه بارق فعدم الحصر فيها انما كان لكونها وقعت صلة بالموصولة فصار ذلك
فيها لا لخصوصها فوضعت على منع الحصر بل لخلوها ٥

قال بدر الدين ابن الامام جعل الدين مالك رحمها الله ما هذه يعني ومادام ملتزمة صدر الكلام
وان لا يفصل بينها وبين صلتها منى ولا خبر ها على ذا دام وحدها ولا عليها وما
ومثل دام في ذلك كل فعل قارنه حرف مصدري خو اريد ان تكون رجلا فاضلا قال الاستاذ
ابو حيان لس هذا على عمومه بل اذا كان لكون عاملا فاحكم ما ذكر وان كان عن عاملا يجوز ان
تقدم عليه خو عجبت مما زيدا ظا تضرب وفي غير لكون العامل خلاف ومذهب البصريين المنع ٥

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

1ـ أبو حيان النحوي /د خديجة الحديثي ،منشورات مكتبة النهضة،الطبعة الأولى، بغداد .1966

2ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب /محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر /أعداد وتقديم د محمد حمدي البكري،دار المريخ، الطبعة الأولى ، الرياض ، .1982

3. أضواء على البحث والمصادر /د عبد الرحمن عميره،دار الجيل، الطبعة السادسة، بيروت،د ت.

4ـ تأريخ الفن القديم / تأليف د شمس الدين فارس، د سلمان عيسى الخطاط، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، .1980

5ـ تحقيق التراث / د عبد الهادي الفضلي، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى ، بيروت ، .2008

6. تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره/ د عبد المجيد دياب ، دار المعارف، الطبعة الثانية ،القاهرة ، .1993

7ـ تحقيق النصوص ونشرها / عبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، .1965

8. دراسات في المخطوطات العربية / أعداد سماء زكي المحاسني ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، .1999

9ـ صبح الأعشى في صناعة الانشأ /ابو العباس أحمد القلقشندى (ت821هـ) دار الكتب المصرية ، القاهرة د ت.

10. المخطوط العربي أدوات التحقيق والدراسة والنشر / د أكرم حلمي فرحات ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ، القاهرة .2009

11. المخطوطات والتراث العربي / د عبد الستار الحلوجي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى ، بيروت ،.2002

12. مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي / د محمود محمد الطناحي، الاولى، القاهرة 1984.،

13. المستشرقون وتحقيق التراث العربي/ د جورج كرباج ، مجلة آفاق عربية ، العدد العاشر ،المجلد الواحد والثمانون، .1982

14. معجم المعاني الجامعة / شبكة الانترنيت.

15. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين / د رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ،الطبعة الاولى ، القاهرة ، .1985

16. مناهج تحقيق المخطوطات / د عباس هاني الجراخ ، مؤسسة دار الصادق الثقافية و دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان، 2012.

17. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ أبو حيان الاندلسي(ت745هـ) دراسة وتحقيق القطعة الثالثة منه من حروف الجر إلى تمام أفعل التفضيل / حسين عبود الكروط ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، 2012.

18. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) نشر سيدني جليزر ، نيوهافن، طبعة أضواء السلف، .1947

19. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ أبو حيان الأندلسي (745هـ) دراسة وتقديم أ د شريف عبد الكريم النجار ، و د. يس أبو الهجاء ، الناشر عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن، .2015

20. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/أبو حيان الاندلسي (745هـ) دراسة وتحقيق علي سعد لطيف/ أطروحة دكتوراه، كلية التربية الجامعة المستنصرية 2015.

21. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / أبو حيان الاندلسي (745هـ) دراسة وتحقيق أ د علي محمد فاخر ، أ د أحمد محمد السوداني، أ د عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الاولى، القاهرة ، 2013.